مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للمدة 1980 – 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. فواز جار الله نايف الدليمي، م.م. عبدالله خضر عبطان السبعاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3273
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنميـــة الرافـــدين العـــدد ٩٦ مجلـــد ٣١ لـــسنة ٢٠٠٩

ص ص[٢٩١ -٣٠٩]

أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣*

الدكتور فواز جارالله نايف الدليمي
أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد
عبدالله خضر عبطان السبعاوي
مدرس مساعد- قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل
fawazaldellemi@yahoo.com
aalsabaawe@yahoo.com

المستخلص

تعد السياسة النقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في تنظيم الحياة الاقتصادية وحل مشاكلها، وتستند السياسة النقدية التي تتبعها السلطات في وقت ما على النظرية أو الأفكار النقدية السائدة في ذلك الوقت وتعد انعكاساً لها، وبالتالي تحدد تلك النظرية أو الأفكار الهدف من السياسة النقدية، وكذلك الكيفية المستخدمة لبلوغ أو تحقيق ذلك الهدف، ومن الناحية العملية كانت سياسة البنك المركزي تنفذ عن طريق إجراء التغيرات في احتياطيات المصارف التجارية والقيام بعمليات السوق المفتوحة وأسعار الخصم التي ما تزال أساس السياسة النقدية حتى في معناها الواسع.

وينطلق البحث من فرضية مفادها "ثمة علاقة بين مشكلات التضخم وبين توسع المعروض النقدي في البلدان النامية، فيعتمد البحث فرضية مفادها أن للتضخم آثاراً اقتصادية غير مرغوب فيها في الأداء الاقتصادي لبلدان العينة موضوع الدراسة". وتم توفيق معادلات الانحدار لدول العينة (١٣دولة) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال الحزمة البرمجية (Minitab).

وبعد تحليل البيانات كانت العلاقة موجبة بين معدل التضخم وعرض النقود وذات تأثير معنوي بما يتفق مع النظرية الاقتصادية في حين تباينت نتائج التحليل بالنسبة لأسعار الفائدة وسعر الصرف.

* البحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة " أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣".

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٧/١٣ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/١٠/٢٨

The impact of Monetary Policy in Inflation Rates in Selected Developing Countries for the Period from 1980 to 2003

Fawaz J. Al-Dlaimi (phD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Mosul
fawazaldellemi@yahoo.com

Abdullah K. Al-Sabaawe
Assistant Lecturer
Department of Economics
University of Mosul
aalsabaawe@yahoo.com

Abstract

The monetary policy is considered to be one of the most important economic policies used in organizing economic life and solving its problems. The monetary policy followed by authorities at one time is based on a theory or monetary ideas prevailed at that time which in turn formulates the aim of the monetary policy and the method to achieve that aim. Practically speaking, the policy of the Central Bank was implemented by changing the reserves of the commercial banks and practicing the operations of the open market and discount prices which still constitute the basis of the monetary policy even in its wide concept. The research stems from the premise that "there is a relationship between the problems of inflation and the expansion of the monetary supply in developing countries. The research premises that economic effects of inflation unwanted in the economic performance of countries in the sample in question." The regression equations for the sample (13 States) have been done using the method of least squares (OLS) through a software package (Minitab).

Having analyzed data, the relation was positive between inflation rate and money supply with abstract effect in accordance with economic theory. The analysis result varied concerning the rate prices and exchange price.

المقدمة

على الرغم من اختلاف أفكار رواد المدارس الاقتصادية، تتفق وجهات النظر الاقتصادية على أن التضخم مشكلة اقتصادية نقدية أو ظاهرة نقدية بالدرجة الأساس، وأصبحت هذه الظاهرة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية إذ أخذت تفرض نفسها تدريجيًا إلى أن أصبحت أحد أهم المشكلات الاقتصادية على المستوى الكلي، وبسبب خطورة آثارها الاقتصادية والاجتماعية تزايد الاهتمام بها لاسيما عندما ترتفع معدلاتها بشكل كبير ويصعب التحكم فيها والسيطرة عليها.

وتعد السياسة النقدية الانكماشية (التقييدية) من أهم طرائق السلطة النقدية لمعالجة مشكلة التضخم وتبنى على أساس اتخاذ مجموعة من الإجراءات المعاكسة للضغوط التضخمية، فدخول البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية والسندات، أو زيادة معدل الخصم، أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، أو تعديلات سعر الصرف كلها إجراءات تتخذ لتحجيم قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، ومن ثم تخفيض عرض النقود، وبالتالي تخفيض مستويات الأسعار.

وتعاني البلدان النامية من ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول الرأسمالية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم بأسبابه المحلية والمستوردة من دون أن تكون مسؤولة عنه وعن الظواهر السلبية التي يحدثها في الاقتصاد، وما تزال تدفع باستمرار أمام كل موجة من موجات التضخم في البلدان الرأسمالية أسعاراً أعلى مقابل المعدات والخدمات والسلع والأسلحة التي تستوردها، إذ أصبحت هذه الظاهرة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية، تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح المجموعات الاحتكارية داخل الاقتصاد القومي ولزيادة حصة رأس المال الاحتكاري على حساب البلدان المنتجة للمواد الأولية داخل منظومة الاقتصاد الدولي.

إن السياسة النقدية التي تتمثل بمجموعة من الإجراءات تحاول أن تبقي على معدل معقول للتضخم بحيث يمكن التعايش معه ومعرفة آثاره، ويكون عاملاً في تحقيق النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية لا تتضمن الإجراءات والوسائل فحسب، وإنما الأهداف التي تسعى القوى الاجتماعية إلى تحقيقها والمتمثلة في ظاهرة التضخم.

أما النقديون وعلى رأسهم ملتون فريدمان فيؤكدون أن التضخم ظاهرة نقدية في كل مكان وزمان وأشاروا إلى أن الأسباب النقدية هي المسؤولة عن الزيادة المستمرة في مستويات الأسعار، كما أنهم يؤكدون أن لمعالجة التضخم أهمية قصوى في إصلاح حال النظام الاقتصادي على أساس أن التضخم يمثل المشكلة رقم واحد، ولما كان التضخم مشكلة نقدية، فإن علاجه لن يأتي إلاّ من خلال سياسة نقدية صارمة .... سياسة يكون من شأنها ضبط معدلات نمو النقد بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي، ويعترف النقوديون بأن الانكماش أو تقييد عرض النقود المتداول سيكون تأثيره في الإنتاج أقوى من تأثيره في الأسعار في الفترات الأولى، ولذلك فالسياسة النقدية الصارمة تعمل على تقليص الإفراط في عرض النقود ولاسيما العجز في الموازنة العامة للدولة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث باختيار السياسة النقدية المثلى التي تنجح في معالجة التضخم، ولاسيما بعد التطورات الاقتصادية المعاصرة كمناهج الإصلاح الاقتصادي الشاملة المتمثلة بإصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي ركزت على تحجيم سياسات الإنفاق العام التي تقوم بها حكومات البلدان النامية المختلفة، فضلاً عن التحولات إلى الخصخصة، مما زاد الاهتمام بمعالجة السياسة النقدية في هذه الأقطار لأبرز مشكلاتها الاقتصادية في عدم الاستقرار وارتفاع الأسعار.

مشكلة البحث

تتعرض معظم الدول النامية منذ مدة طويلة نسبياً إلى موجات تضخمية محسوسة لاعتبارات يتصل أهمها بالهيكل الاقتصادي لهذه الدول، وما تحتويه من عوامل مختلفة للضغط التضخمي تجعل اقتصادياتها أشد تعرضًا له منها في الدول المتقدمة، وبما أن النقديين يؤكدون على أن التضخم ظاهرة نقدية في كل الأحوال، وأن الأسباب غير النقدية المتمثلة بزيادة الطلب أو انخفاض العرض أو كليهما لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ما لم يدعم هذا بزيادة عرض النقود.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر السياسة النقدية بأدواتها المختلفة ومدى قدرتها في تخفيف حدة التضخم من خلال تحليل تأثير المتغيرات النقدية في مشكلة التضخم.

فرضية البحث

ثمة علاقة بين مشكلات التضخم وبين توسع المعروض النقدي في البلدان النامية، فيعتمد البحث فرضية مفادها أن للتضخم آثاراً اقتصادية غير مرغوب فيها في الأداء الاقتصادي لبلدان العينة موضوع الدراسة.

منهج البحث

يعتمد التحليل في هذا البحث استذكار المفاهيم والأدبيات المطروحة في العقود الثلاثة الماضية حول السياسات النقدية واتجاهات التضخم، ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار المتعدد الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقييم نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار المدلول النقدي وأثره في معدلات التضخم.

وتتضمن الدراسة سلسلة زمنية مداها (٢٤) عاماً تمتد بين (١٩٨٠-٢٠٠٣)، وقد تم اعتماد السلاسل الزمنية في التحليل القياسي (الانحدار المتعدد)، لما تتمتع به من قدرة على توضيح التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية والنقدية.

تم جمع البيانات بالاعتماد على نشرات صندوق النقد الدولي (IMF) والقرص المدمج للإحصاءات المالية الدولية (IFS) لسنة ٢٠٠٤ والصادر عن الصندوق نفسه.

مفهوم السياسة النقدية

تعد نوعاً من سياسة الموازنة التي تتبناها الدول للتعامل مع اللاتوازنات الاقتصادية المختلفة، وتعرف على أنها مجموعة من الإجراءات التي تركز على تنظيم عرض النقود أو أنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود ومعدلات الصرف والفائدة والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.

وتعني السياسة النقدية في معناها التقليدي سياسة البنك المركزي وتستخدم فضلاً عن السياسة النقدية السياسة المالية وسياسة إدارة الديون العامة وسياسة الائتمان للهيئات المالية والحكومية.

إنَّ السياسية النقدية مثلها مثل النقود وهي ظاهرة متطورة وفي تغيير مستمر، فالسياسة النقدية وأهدافها ووسائلها كانت قد عانت تغيرات مستمرة بسبب تطور الحياة الاقتصادية وظهور مشاكل اقتصادية جديدة.

ومن الناحية العملية كانت سياسة البنك المركزي تنفذ عن طريق إجراء التغيرات في احتياطيات المصارف التجارية والقيام بعمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم التي ما تزال تكّون أساس السياسة النقدية حتى في معناها الواسع.

أو أعمال البنك المركزي للتَأثير في أسعارِ الفائدة القريبِ المدى وعرضِ النقود والائتمانكوسائل مُسَاعَدَة فيترويج أدواتٍ وأهدافٍ اقتصادية(Federal, 2004, 23).

فمصطلح السياسة النقدية حديث نسبيًا إذ ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر (Einzing, 1964, 47).

وعلى الرغم من أن الذين كتبوا في السياسة النقدية هم كثر إذ كانت كتاباتهم النقدية تظهر بين الأزمات ومدد عدم الاستقرار الاقتصادي فمثلاً التضخم الذي حدث في اسبانيا وفرنسا بسبب تدفق الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة إليها وعلى غيرها من الدول الأوربية في القرن السادس عشر سبباً لبحث الأمر على نطاق واسع ودراسته من لدن العديد من المدارس الفكرية الاقتصادية التي سادت آنذاك فضلاً عن المشاكل المالية والاقتصادية التي واجهتها بريطانيا والتضارب بين النقود المعدنية والورقية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر كلها أسباب للبحث في السياسة النقدية لتلك البلاد وغيرها من المشكلات التي تلت ذلك والتي دفعت إلى البحث والتنظير في السياسة النقدية.

وتعرف السياسة النقدية بأنها استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة (إيدجمان، ١٩٨٨، ٢٧٠).

ومن المناسب إعطاء مفهوم لمعنى السياسة النقدية من حيث مداها ومحتواها..... إذ يعرف الاقتصادي Einzing السياسة النقدية "بأنها تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذ كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي" (Einzing, 1964, 50).

أما الاقتصادي النقدي G.L .Bach فيعرف السياسة النقدية بأنها "كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية" (Bach, 1950, 35).

ويعرف Kent السياسة النقدية بأنها "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة" (Kent, 1949, 417).

أي أن السياسة النقدية تشير إلى أهداف محددة تضعها الإدارة النقدية الحكيمة لنفسها وتسعى لتحقيقها، وإلى الوسائل والتدابير المختلفة ذات القابلية السريعة على التكيف والتي يتم عن طريقها القيام بتلك الإدارة.

كما عرفها الاقتصادي الهولندي J.Pen بأنها "سياسة الحكومة والبنك المركزي بالنسبة لخلق النقود" (Pen, 1967, 149)، ومن ثم تكون السياسة النقدية مشتملة بما

يتعلق بإصدار العملة من لدن البنك المركزي أو الخزانة المركزية (كما في الولايات المتحدة)، وعليه تكون جنباً إلى جنب مع سياسة الحكومة المالية، وبذلك تصبح السياسة النقدية مكملة لسياسة الميزانية (المالية).

ويمكن أن تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة إلى من يطلبه أو بالشروط التي يمنح على وفقها والمقصود بالسلطة النقدية في المجتمع، الحكومة ولاسيما وزارة المالية والبنك المركزي (جامع، ١٩٧٥، ٤٩٤).

ويرى آخرون أن السياسة النقدية هي تنظيم مستوى الناتج القومي ومستوى الأسعار عن طريق تغيير عرض النقد (Ross, 1964, 327).

مما تقدم يتضح أن السياسة النقدية ذات علاقة وطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وسياسة الائتمان، ويصح القول كقاعدة عامة إن السياسة النقدية في الدول ذات الأجهزة المالية المتقدمة تتعلق بسياسة الائتمان المصرفي لسبب رئيس هو أن المصارف هي المنشئة المهمة للنقود (نقود الودائع)، لذلك أصبحت السياسة النقدية مرادفة للسياسة الائتمانية والرقابة على الائتمان.

وتستند السياسة النقدية التي تتبعها السلطات في وقتٍ ما على النظرية أو الأفكار النقدية السائدة في ذلك الوقت، وتعد انعكاساً لها، ومن ثم تحدد تلك النظرية أو الأفكار الهدف من السياسة النقدية وكذلك الكيفية المستخدمة لبلوغ أو تحقيق ذلك الهدف. ولا يوجد هناك تأثير مستمر وواضح للأفكار النظرية على السياسة النقدية المتبعة في كل وقت، بل تتكيف بحسب الظروف التي يمر بها البلد، فمثلاً كانت الأفكار النقدية تدور حول نظرية كمية النقود قبل حصول أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩- ١٩٣٣)، وعليه هدفت السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار الأسعار، وذلك من خلال التأثير في المتغيرات الأساسية في معادلة التبادل وبالذات في كمية النقود التي تعد المسؤول الأساسي عن مستوى الأسعار.

متغيرات السياسة النقدية الأساسية

عرض النقود

يعرف عرض النقود "بأنه عبارة عن العملة المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية بأنواعها المختلفة" (السيد علي وآخرون، ٢٠٠٤، ٢٠٣).

أو "يشار إلى الكمية المتداولة من النقود في أي وقت من الأوقات بعرض النقود".أو "مجموع العملة المتداولة مضافاً إليها بعضاً من أنواع الودائع التي تمثل التزاما على المؤسسات المصرفية والمالية" (الجومرد، ٢٠٠٣، ٢٧١).

وعرض النقود الضيق (M_1) لا يشمل سوى النقد لدى الجمهور وودائعه في الحساب الجاري بالعملة المحلية (السويدي، ٢٠٠٢، ١٩٨).

وبناءً على اختلاف الاقتصاديين حول أنواع الودائع ظهر هناك أكثر من تعريف لعرض النقد. يتحكم البنك المركزي بعرض النقود ويحدد الأخير معدل التضخم في الأمد المتوسط والطويل (Olivier, 1997, 507).

عرض النقود الضيق (M_1) = العملة المتداولة (C) + الودائع الجارية (D)

$M1=C+D$

عرض النقود الواسع: يتسع عرض النقود بإضافة أنواع أخرى من الأصول المالية إلى عرض النقود الضيق (M_1) فعند إضافة الودائع الزمنية إلى عرض النقود الضيق (M_1) يصبح عرض النقود الواسع (M_2):

عرض النقود الواسع (M_2) = عرض النقود الضيق (M_1) + الودائع الزمنية (T)

أي:

$M_1 = C + D$

$M_2 = C+ D + T$

$M_2 = M_1 + T$

وهكذا يمكن الوصول إلى M_3 وM_4 بإضافة أصول مالية أخرى (أشباه النقود) أقل سيولة من العملة المتداولة أو الجارية.

عرض النقود الأوسع (M_3) يساوي عرض النقود الواسع (M_2) مضافاً إليه الودائع لدى المؤسسات المالية المتخصصة ولأجل طويل (O) (شهادات الإيداع القابلة للتفاوض) (الجومرد، ٢٠٠٣، ٢٧٤).

$M_3=M_2+O$

العوامل المؤثرة في عرض النقود

إن عرض النقود يعتمد على خمسة عوامل هي (السيد علي وآخرون، ٢٠٠٤، ٢٠٥-٢٠٨):

١. الاحتياطيات غير المقترضة NBR وتتحدد من لدن البنك المركزي.
٢. الاحتياطيات المقترضة BR وتتحدد من لدن البنك المركزي.
٣. الاحتياطيات الفائضة ER وتتحدد من لدن المصارف التجارية.
٤. العملة في التداول (C) وتتحدد من لدن الجمهور.
٥. نسبة الاحتياطي القانوني rr وتتحدد من لدن البنك المركزي.

فضلاً عن ذلك هناك عامل آخر يؤثر في عرض النقود يتمثل بصافي الموجودات الأجنبية Foreign Assets Net وهو بدوره يشتمل على (الدليمي، ١٩٩٠، ١١٩-١٢٠):

١. العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
٢. الذهب النقدي.
٣. الودائع لدى المصارف الأجنبية.
٤. حقوق السحب الخاصة SDR.
٥. مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.
٦. الاستثمارات الأجنبية.

ويحدد الجمهور طلبه على العملة في التداول وعلى الودائع المصرفية، في حين تحدد المصارف التجارية طلبها على الاحتياطيات الفائضة، وتشترك مع البنك المركزي في تحديد الاحتياطيات المقترضة.

وبما أن هناك علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، فالزيادة في النقود تؤدي إلى ظهور الفجوة التضخمية وعليه أشار كينز إلى أن إدارة عرض النقود تترك آثاراً ايجابية وسلبية في الاقتصاد وعليه فإن على النظام النقدي أن يتنبه إلى ذلك (الهيتي، ٢٠٠٥، ٣١).

وبما أن النمو في الطلب الكلي يعتمد بشدة على النمو في عرض النقود، فمن المنطقي أن نقيس حالة السياسة النقدية من خلال معدل نمو عرض النقود وباستخدام الأخير يمكن القول إن السياسة النقدية سهلة Easy حينما يزداد عرض النقود بمعدل عالٍ بالنسبة للمعدل الحالي ومحكمة Tight حينما يكون بمعدل واطئ أو متناقص نسبةً للمعدل الحالي، ويجب أن يُعطى مفهوم عرض النقود محتوى تجريبياً، أي أن يعرف بمجموعة من الأصول Assets القابلة للقياس، وأن تكون ذات صلة بالطلب الكلي فعليه حينما يتغير عرض النقود من الممكن التعرف على تأثيره في الطلب الكلي (Marc, 2006, 4).

أسعار الفائدة

يعرف سعر الفائدة الاسمي بأنه معدل الفائدة التي على أساسها يحسب المصرف مقدار الفائدة التي يتقاضاها على قرض لمدة معينة من الزمن، أما سعر الفائدة الحقيقي فيعبرعن القوة الشرائية للفائدة، أي سعر الفائدة مقروناً بمعدل التضخم في البلد (كراجة وآخرون، ٢٠٠١، ٧٠).

ويمثل سعر الفائدة ثمن التخلي عن النقود أو رأس المال، وتستعمله الدولة أداة لضبط الأسواق وتوجيه النشاط الاقتصادي، فأي تغير ولو كان طفيفاً يطرأ عليه يؤثر في حركة الأموال في المجتمع وتوجهات الاستثمار سواء أكان مباشراً على شكل مشروعات أم غير مباشر في الأوراق المالية.

وتنتقل التغيرات في عرض النقود إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال معدلات الفائدة مما يعد سبباً رئيساً في التركيز عليها في الحكم على السياسة النقدية، فالتغيرات في عرض النقود تحدث بدورها تغيرات في معدلات فائدة الأسواق وحينها تؤثر في قرار شراء العوائل للدور والسيارات... وفي قرار الشركات المتعلقة بالأصول والمصانع والمعدات (Marc , 2006 , 5).

ويعكس معدل الفائدة بوصفه أحد الأهداف الوسيطة في توجيه السياسة النقدية في محاربة التضخم أو الانكماش الذي يعده الكينزيون من أهم الأهداف الوسيطة، إذ يرون أن التأثير في أسعار الفائدة أفضل من عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق فعالية السياسة النقدية.

وتؤكد التطبيقات الواقعية لمعدلات الفائدة على أنها تتأثر في الآتي (الخليل وآخرون، ٢٠٠٦، ١٤٤-١٤٥):

١. متطلبات الواقع الاقتصادي من ركود وازدهار.
٢. سياسة عرض النقد.
٣. سياسة الائتمان النافذة.
٤. السياسة الضريبية من حيث معدل الضرائب ومدى عدالة عبئها.

٥. مستوى التشغيل (معدلات البطالة).
٦. معدلات النمو المرغوبة (مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات نمو السكان).
٧. درجة تطور السوق المالي والنقدي.
٨. معدلات التضخم السائدة.
٩. وضع ميزان المدفوعات.
١٠. الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

اختيار أسعار الفائدة الحقيقية السلبية

يسمح معدل التضخم الموجب للسلطة النقدية بإنجاز معدلات فائدة حقيقية سلبية، وهو الخيار الذي يكون مفيداً جدًا لدراسة سياسة الأنظمة الاقتصادية في حالة الركود، ولا يمكن أن يكون معدل الفائدة الاسمي على القروض سالباً. ولكن يكون أوطأ معدل اسمي ممكن للفائدة صفراً. وأن المعدل الأعلى لعرض النقود الاسمي من شأنه أن يخفض خزين النقود الحقيقي، فالارتفاع في عرض النقود من شأنه أن يزيد من التضخم المتوقع، ومن ثم يزيد معدل الفائدة الاسمي (Romer, 2001, 474).

وبحسب مفاهيم السياسة النقدية فإن الرؤية الكلاسيكية الجديدة تقترح التخلي عن البنك المركزي لصالح النظام المصرفي الحر، وبما أنه من غير المحتمل أن يكون هذا بديلاً عملياً في المستقبل، فيفضل معظم علماء الاقتصاد الكلاسيك الجدد السياسة النقدية التي تطلب أن يكون معدل التضخم عند مستوى منخفض، وبالمقابل فإن علماء الاقتصاد الكينزيين الجدد يفضلون سياسة معدل فائدة تساعد على استقرار الإنتاج لحد تتأكد فيه من أن التضخم لا يخرج بدرجة كبيرة عن السيطرة (David, 2005, 205).

تحافظ البنوك المركزية على ثبات معدل الفائدة الاسمي، وإن الاضطراب في الطلب الذي يدفع الإنتاج إلى أعلى من المعدل الطبيعي يتسبب في ارتفاع التضخم عند ثبوت معدل الفائدة الاسمية، وهذا سيقلل معدل الفائدة الحقيقية والتي بدورها ترفع الإنتاج بشكل أكبر وبدوره يتسبب في ارتفاع التضخم بشكل أسرع (Romer, 2001, 500-501).

معدل التضخم الأمثل

دار جدل في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بين هؤلاء الذين يعتقدون أن معدل التضخم عند ٤% يكون مرغوباً ومقبولاً وبين الذين يرغبون بمعدل صفر %، ويؤكد الطرف الأول بأن تكاليف التضخم ٤% مقابل صفر% تكون قليلة وأن منافع التضخم تكون جديرة بالمحافظة عليها.

كما أنهم يبرهنون على أن بعض تكاليف التضخم يمكن تفاديها بوساطة توثيق نظام الضريبة، وأن التحول من معدلات تضخم عالية موجبة إلى صفر% سيتطلب زيادة البطالة وكذلك كلفة التحويل ستفوق المنافع النهائية بشكل كبير. أما الطرف الثاني فيبرهنوا على أنه إذا كان التضخم سيئاً فيجب استبعاده أي مساواة معدله بـ صفر% ويعد الهدف المفضل لهم على جميع المعدلات الأخرى، أي أنه يناظر

استقرار الأسعار ويكون السعر معروفاً اليوم وبعد عشر سنوات أو عشرين سنة.... إلاّ أنه في الوقت الحاضر تهدف معظم البنوك المركزية إلى تضخم منخفض لكنه موجب ولاسيما إذا تراوح ما بين ٢% و ٤% (Olivier, 1997, 506).

٢-٢-١-١: قاعدة تايلور لا يحدد محافظو البنوك المركزية عرض النقود وإنما يحددون معدل الفائدة الاسمي وعلى غرار هذا المعدل يكون عرض النقود محدد داخلياً بواسطة طلب القطاع الخاص على النقود (David, 2005, 203).

فحينما يختار البنك المركزي هدفاً ويعلن عنه وكان هذا الهدف هو تحقيق معدل تضخم ٢% وكان معدل التضخم الجاري ٥% فهل يجب على البنك المركزي أن يخفض التضخم إلى ٢% بأسرع ما يستطيع أو يخفضه ببطء؟ نقول أنه في الأمد القريب يؤثر نمو النقود في كل من الأسعار (التضخم) والإنتاج، فعليه تكون المعالجة تدريجية لتخفيض التضخم فمن المحتمل أن تقليل التضخم بشكل سريع يولد ركوداً قوياً وهذا يعد مشكلة في حد ذاته يجب تفاديها، إذن ما هو طول المدة التي يتخذها البنك المركزي لتحقيق الهدف (تخفيض التضخم)؟ للإجابة على هذا السؤال قام جون تايلور من جامعة ستان فورد باقتراح قاعدة يمكن للبنك المركزي أن يتبعها وهي كالآتي:

لتكن p معدل التضخم، *p معدل التضخم المستهدف، i معدل الفائدة الاسمي، i- * معدل الفائدة الاسمي المستهدف، u معدل البطالة، u_n معدل البطالة الاعتيادي (الطبيعي) واثبت تايلور أن البنك المركزي يجب أن يتبع القاعدة الآتية:

$$i= i^*+a (p – p^*) –b (u – u_n)$$

وتبين القاعدة أن:

١. إذا كان التضخم مساوياً للتضخم المستهدف ($p = p^*$) وكان معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي ($U = U_n$) حينها سيجعل البنك المركزي معدل الفائدة الاسمي مساوياً للمعدل المستهدف. وبهذه الطريقة بإمكان الاقتصاد أن يبقى على المسار نفسه مع تضخم مساوٍ للتضخم المستهدف وبطالة مساوية للمعدل الطبيعي.

٢. إذا كان التضخم أعلى من التضخم المستهدف ($p^* < p$)، فإن البنك المركزي سيزيد معدل الفائدة الاسمي أعلى من معدل الفائدة المستهدف وأن معدل الفائدة الأكثر ارتفاعاً سيزيد البطالة ومن ثم انخفاض التضخم ولذلك يجب أن يعكس المعامل a كم يهتم البنك المركزي بالبطالة مقابل التضخم، فكلما كان المعامل a مرتفعاً أكثر كلما سيزيد البنك المركزي من معدل الفائدة استجابة للتضخم، وعلى العكس فكلما يخفض معدل الفائدة كلما يزيد التضخم. وأشار تايلور إلى أن المعامل a يجب أن يكون أكبر من واحد والسبب في ذلك هو أن المهم بالنسبة للإنفاق هو معدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي وحينما يزداد التضخم، فإنه يجب على البنك المركزي أن يزيد معدل الفائدة الحقيقي أي أن يزيد معدل الفائدة الاسمي أكثر من واحد مقابل واحد مع التضخم.

٣. إذا كانت البطالة أعلى من المعدل الطبيعي ($U_n < U$) فإنه يجب على البنك المركزي أن يقلل المعدل الاسمي للفائدة، حينها سيزيد النشاط الاقتصادي ومن ثم تنخفض البطالة، ويجب أن يعكس المعامل b قدر الاهتمام بالبطالة المتعلقة بالتضخم. فكلما كان المعامل b أعلى كلما يكون البنك المركزي أكثر رغبة في الحياد عن التضخم المستهدف لإبقاء البطالة قريبة من المعدل الطبيعي.

لم يثبت تايلور في إفصاحه عن هذه القاعدة بأنها يجب إتباعها على نحو مبهم، فالعديد من التغيرات الأخرى مثل سعر الصرف أو الحاجة إلى تغيير تكوين الإنفاق وكذلك المزج بين السياسة النقدية والسياسة المالية يبرران تغيير معدل الفائدة الاسمي لأسباب غير تلك التي تضمنتها القاعدة (Olivier, 1997, 509-510).

أثر المتغيرات النقودية في التضخم

يتضمن هذا الفصل محاولة لاختبار أثر كل من العناصر النقودية المتمثلة بعرض النقود الضيق (M1) وسعر الفائدة (r) في معدل التضخم المتمثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (C.P.I) فضلاً عن معدلات أسعار الصرف (R)، فوفقاً للنظرية النقدية الكلاسيكية والحديثة فإن تغيرات عرض النقود تؤثر مباشرة في معدلات التضخم إذا لم يكن هناك تغيرات مماثلة في عرض السلع والخدمات، أي أن عرض النقود يزاول تأثيراً ايجابياً في التضخم أما سعر الفائدة فيكون تأثيره سلبياً في التضخم بوصفه يمثل كلفة الاقتراض، أما ما يخص سعر الصرف، فإن معظم الدول النامية تعتمد في تجارتها على الدول المتقدمة فهذا يعني ضرورة اختبار تأثير متغير الصرف الأجنبي في التضخم لمعرفة حجم التضخم المستورد.

توصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

لاشك أن اختبار النظرية الاقتصادية بشكل كمي يعد هدفاً من أهداف الاقتصاد القياسي لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من خلال الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد على اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلاً لتمكين واضعي السياسة ومتخذي القرار من تنظيم الحياة الاقتصادية على نحوٍ سليم (بخيت وآخرون، ٢٠٠٢، ١٦).

حجم العينة

تتكون العينة من ثلاث عشرة دولة هي (الأرجنتين- الارغواي – البرازيل- بوليفيا – تركيا – تشيلي–جامايكا– كولومبيا– مصر - منغوليا– الهند – الهندوراس– هنكاريا)

معادلة الانحدار

$$Y_i = B_o + B_1 X_{1i} + B_2 X_{2i} + B_3 X_{3i} + e_i$$

المتغير المعتمد: الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Prices Index بوصفه يعكس حالة التضخم في تلك البلدان (Yi = C.P.I) اعتمدت سنة ١٩٩٥ كسنة أساس في حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك CPI لجميع بلدان العينة.

٢. المتغيرات المفسرة (التوضيحية)

أ. **عرض النقود الضيق** Money Supply (X_1= M1) اعتمد عرض النقود الضيق بالعملة المحلية لكل بلد وتم اختيار عرض النقود الضيق لكونه يؤثر في التضخم أكثر من غيره بسبب كبر حجم العملة في التداول في البلدان النامية.

ب. **أسعار الفائدة** Interest Rates (X_2 = r).

جـ. **معدلات الصرف** Exchange Rates (X_3 = R).

نتائج التحليل

وبعد الاختبار القياسي المتمثل بالرسم البياني للبيانات والتوزيع الطبيعي تبين أن بيانات العينة غير مستقرة، فتم استعمال بعض طرائق المعالجة للوصول إلى الحالة المستقرة للبيانات كأخذ التأخر الزمني لمشاهدات المتغيرات (Time Lag) أو أخذ اللوغاريتم لها (Log) أو الفروق ومن ثم إجراء الاختبارات القياسية عليها وكانت النتائج:

- إشارات معامل عرض النقود كانت موجبة جميعها، أي أن عرض النقود كان له تأثيراً موجباً في معدلات التضخم، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، فضلاً عن أن التأثير كان معنوياً في إحدى عشرة دولة، وغير معنوي في اثنتين غيرها (كولومبيا- منغوليا) عند مستوى معنوية ٥%.
- معاملات سعر الفائدة لها إشارات متباينة، فكانت سالبة في تسع دول، ثمان منها ذات تأثير معنوي، وواحدة منها غير معنوي وكانت موجبة في الدول الأربع الأخرى، ثلاث منها لها تأثير معنوي والأخرى غير معنوية عند مستوى معنوية ٥%.
- أما معاملات معدل الصرف فكانت موجبة في تسعة بلدان، وكان التأثير معنوي في سبعة بلدان عند مستوى ٥%، واثنتين منها لها تأثير غير معنوي، وسالبة في أربعة بلدان ولها تأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥% وأن العلاقة الموجبة تعني أن زيادة الطلب على الصرف الأجنبي لا يقابله احتياطيات أجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أي انخفاض قيمة العملة الوطنية ومن ثم انخفاض القوة الشرائية لها وارتفاع الأسعار.
- انحصرت قيمة القوة التفسيرية ما بين ٧٧.٥% - ٩٠.٤٠% مما يعني قوة تأثير المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد (التضخم).

- كان الأنموذج القياسي معنوياً بالنسبة لبلدان العينة جميعها إذ كانت F المحتسبة أكبر من الجدولية (3.10).

١. الأرجنتين Argentina

تم تقدير أثر المتغيرات المفسرة المتمثلة في عرض النقود وأسعار الفائدة وسعر الصرف الأجنبي في المتغير المعتمد المتمثل في معدلات التضخم وأن أفضل طريقة للوصول إلى أفضل النتائج كانت بأخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة، وتشير القوة التفسيرية إلى أن (89.5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (معدلات التضخم المتمثلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك) تفسر من خلال التغيرات في متغيرات الأنموذج المفسرة والتي تتمثل بعرض النقود (X_1) وأسعار الفائدة (X_2) وسعر الصرف (X_3) وتأثيرات معنوية لجميعها عند مستوى ٥% ونتيجة لارتفاع القوة التفسيرية تم إخضاع الأنموذج لاختبار كلاين للتعرف على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة أم لا وقد تجاوز المشكلة.

إن إشارات معامل عرض النقود الموجبة وأسعار الفائدة ومعدل الصرف السالبة تتفق وفرضية البحث والنظرية الاقتصادية.

٢. الارغواي Uruguay

إن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها والمبينة في الجدول ١ كانت بعد إجراء التأخر الزمني (Time Lag) لبيانات المتغيرات المفسرة (X'S) والتي تؤثر بنسبة (87.3%) في المتغير المعتمد (Y) أي أن معدلات التضخم تتأثر بتغيرات المتغيرات المفسرة في السنة الماضية فعرض النقود يؤثر بشكل موجب في التضخم وسعر الصرف يؤثر باتجاه سالب في حين أسعار الفائدة تؤثر بشكل موجب مما يعني أن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم في أسعاره ولجميعها تأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%.

٣. البرازيل Brazil

بعد أخذ اللوغاريتم للمتغيرات المفسرة، عرض النقود (X_1)، أسعار الفائدة (X_2) وسعر الصرف (X_3) تم الوصول إلى النتائج المدرجة في الجدول أدناه الذي يبين أن (88.9%) من التغيرات في معدلات التضخم تعود إلى التغيرات في متغيرات الأنموذج المفسرة ذات التأثير المعنوي ونتيجة لارتفاع القوة التفسيرية للأنموذج تم إخضاعه لاختبار كلاين للتعرف على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وقد تجاوز المشكلة، فضلاً عن تماشي العلاقة بين عرض النقود وأسعار الفائدة والمتغير المعتمد والنظرية الاقتصادية، في حين سعر الصرف كان له تأثير معنوي موجب عند مستوى معنوية ٥%.

٤. بوليفيا Bolivia

بعد أخذ التأخر الزمني (Time Lag) للمتغير المعتمد كانت القوة التفسيرية للأنموذج (77.5%) تعني أن معدلات التضخم في بوليفيا تعتمد على عنصر التوقعات المستقبلية علماً أن لكل المتغيرات المفسرة تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد وبما يتفق والنظرية الاقتصادية.

٥. تركيا Turkey

بعد تحويل قيم مشاهدات المتغير المعتمد (Y) إلى قيم لوغارتمية تم الوصول إلى النتائج الظاهرة في الجدول، إذ إن المتغيرات المفسرة تؤثر في المتغير المعتمد تأثيراً معنوياً بنسبة (82.8%) عند مستوى معنوية ٥%.

١. **تشيلي** Chile

تم اختبار معادلة التضخم في تشيلي بعد أخذ التأخر الزمني (Time Lag) لمشاهدات المتغير المعتمد وأخذ اللوغاريتم بالنسبة لكل المتغيرات المفسرة (X'S) والحصول على النتائج المبينة في الجدول الآتي، إذ كانت المتغيرات المفسرة تفسر التغيرات في معدلات التضخم بنسبة (77.8%) وكانت العلاقة سالبة بين كل من أسعار الفائدة وسعر الصرف والمتغير المعتمد (التضخم) وموجبة مع عرض النقود وبتأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%.

٢. **جامايكا** Jamaica

لغرض اختبار أثر المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد تم أخذ اللوغاريتم (Log) لبيانات المتغيرات المفسرة (X'S) وكانت النتائج أن عرض النقود (X_1) وأسعار الفائدة (X_2) تؤثر بنسبة (80.4%) في المتغير المعتمد معنوياً ومتماشياً مع النظرية الاقتصادية، ولم تظهر معنوية سعر الصرف (X_3) لعدم تجاوز الاختبارات الإحصائية.

٨. كولومبيا Colombia

نتيجة لعدم الاستقرارية في البيانات فقد تم الوصول إلى أفضل النتائج بعد أخذ اللوغاريتم للمتغير المعتمد (Y) وللمتغيرات المفسرة (X'S) وحينها فسرت التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد أنها تعود إلى متغيري أسعار الفائدة(X_2) وسعر الصرف (X_3) بنسبة (82.8%)، إلا أن عرض النقود (X_1) لم يكن ذا تأثير معنوي لعدم تجاوز الاختبارات الإحصائية.

٩. مصر Egypt

تمت معالجة بيانات مصر مثلما حصل مع تشيلي وحينها كانت القوة التفسيرية للمتغيرات المفسرة (88.2%) ذات تأثير معنوي في المتغير المعتمد عند مستوى معنوية ٥% ولها تأثير موجب بالنسبة لمتغيري عرض النقود وسعر الصرف، في حين التأثير السالب لمتغير أسعار الفائدة ونتيجة لارتفاع القوة التفسيرية تم إخضاع

الأنموذج لاختبار كلاين للتعرف على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وقد تجاوز المشكلة.

١٠. منغوليا Mongolia

بعد أخذ التأخر الزمني (Time Lag) للمتغيرات المفسرة، عرض النقود (X_1)، أسعار الفائدة (X_2) وسعر الصرف (X_3) تم الوصول إلى النتائج المدرجة في الجدول أدناه الذي يبين أن (89.3%) من التغيرات في معدلات التضخم تعود إلى متغيري أسعار الفائدة (X_2) وسعر الصرف (X_3) بشكل معنوي، إلاّ أن عرض النقود لم يزاول التأثير المعنوي في الأنموذج لعدم تجاوز الاختبار الإحصائي عند مستوى معنوية ٥%، ونتيجة لارتفاع القوة التفسيرية تم إخضاع الأنموذج لاختبار كلاين للتعرف على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وقد تجاوز المشكلة.

١١. الهند India

تم تعديل بيانات الهند على غرار التعديلات التي أجريناها في كل من تشيلي ومصر، فعرض النقود (X_1) وأسعار الفائدة (X_2) يؤثران معنوياً بنسبة (78.8%) في المتغير المعتمد في حين لم تظهر معنوية سعر الصرف (X_3) لعدم تجاوز الاختبارات الإحصائية ونتيجة لارتفاع القوة التفسيرية تم إخضاع الأنموذج لاختبار كلاين للتعرف على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وقد تجاوز المشكلة.

١٢. هندوراس Honduras

تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول أدناه بعد إجراء بعض التعديلات على المشاهدات على غرار ما تم إجراؤه في الارغواي أي بعد أخذ التأخر الزمني (Time Lag) لبيانات المتغيرات المفسرة (X'S) وكان تأثير عرض النقود (X_1) وسعر الصرف (X_3) معنوياً في المتغير المعتمد بنسبة (89.8%) وعدم معنوية تأثير أسعار الفائدة (X_2) لأنها لم تتجاوز الاختبارات الإحصائية، فضلاً عن إجراء اختبار كلاين للتعرف على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة في الأنموذج وقد تجاوز المشكلة.

١٣. هنكاريا Hungary

إن اختبار معادلة انحدار التضخم في هنكاريا كانت بعد إجراء المعالجات القياسية بأخذ اللوغاريتم للمتغير المعتمد (Y) وللمتغيرات المفسرة (X'S) وكان تأثير عرض النقود (X_1) وسعر الصرف (X_3) معنوياً في المتغير المعتمد بنسبة (90.4%) وعدم معنوية تأثير أسعار الفائدة (X_2) لأنها لم تتجاوز الاختبارات الإحصائية.

الجدول ١

نتائج اختبار بلدان العينة

بلدان العينة	معلمات الأنموذج				الاختبارات الإحصائية		
	B_o t S.E	B_1 t S.E	B_2 t S.E	B_3 t S.E	R^2	F	D.W
الأرجنتين	(182) (6.35) 28.67	29.2 10.40 2.805	(2.04) (3.39) 0.706	(14.5) (6.64 2.177	89.5%	708.11	1.83
الارغواي	0.142 4.35 0.032	0.832 10.18 0.082	0.235 2.35 0.10	(0.122) (2.06) 0.059	87.3%	43.41	2.04
البرازيل	113 11.13 10.14	0.0525 4.29 0.0123	(7.02) (6.25) 1.123	25.10 10.49 2.389	88.9%	607.35	1.68
بوليفيا	28.8 4.7 6.12	2.68 12.8 0.209	(0.365) (3.16) 0.116	1.36 4.74 0.286	77.5%	251.02	1.17
تركيا	(3.91) (6.62) 0.5905	0.21 3.81 0.0005	0.101 9.93 0.0101	(0.00001) (2.85) 0.000005	82.8%	85.98	2.02
تشيلي	(44.7) (1.77) 25.24	40.9 10.23 4.001	(13.5) (3.46) 3.889	(23.3) (4.18) 5.58	77.8%	276.07	1.71
جامايكا	(112) (1.4) 79.45	38.9 3.38 11.49	(64.2) (7.94) 8.088	5.9 0.38 15.46	80.40%	254.39	1.8
كولومبيا	0.055 0.13 0.413	0.0029 1.04 0.0028	0.0832 6.44 0.0129	0.00168 7.38 0.00023	82.80%	82.06	1.01
مصر	29 0.51 56.93	31.089 8.23 3.778	(124.78) (10.5) 11.89	20.125 6.66 3.02	88.20%	303.00	1.29
منغوليا	38.3 3.29 11.62	0.0214 1.77 0.012	(0.12) (3.04) 0.0393	0.194 8.87 0.021	89.3%	928.78	1.54
الهند	164 2.72 60.42	21.2 2.28 9.284	(105) (7.37) 14.2	16.3 1.21 13.46	78.8%	506.42	1.49
الهندوراس	6.82 2.7 2.526	0.0135 19.44 0.0007	(0.349) (1.2) 0.2915	5.24 9.29 0.5638	89.80%	3612.9	1.90
هنكاريا	2.8 22.79 0.1228	0.655 13.04 0.05	0.028 1.58 0.0177	0.016 3.78 0.0042	90.40%	59.98	1.50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

القيم المحصورة بين قوسين ( ) تعني قيماً سالبة.

درجات الحرية df=20

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، هي:

١. تعد نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) الأداة الكمية والتي تؤثر السياسة النقدية من خلالها على مجمل الاقتصاد القومي، وهي السياسة الأكثر فاعلية وتأثيرًا في عرض النقود في الدول النامية ومن ثم في معدلات التضخم.

٢. يُبدي عرض النقود تأثيره الموجب في معدلات التضخم، مما يعزز فرضية الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ومن ثم ستكون السياسات النقدية المتشددة من خلال استخدام أدواتها الفاعلة أكثر فاعلية في التأثير في معدلات التضخم.

٣. تفاوت تأثير أسعار الفائدة في دول العينة، إذ كان في تسعٍ منها يؤيد منطوق النظرية الاقتصادية، أي سالب التأثير وغير متفق في الأربعٍ الأخرى مما يعني عدم وضوح تأثير هذا المتغير، وهذا ينطبق على جميع الاقتصاديات العالمية منها ما تكون حساسة لتغيرات أسعار الفائدة ومنها أقل حساسية.

٤. سياسات الصرف المختلفة تؤثر بأشكال متباينة سلّباً وإيجاباً حسب مرونة الاقتصاد القومي للاحتياطيات الأجنبية وتطور القطاعات المصرفية والمالية، إذ كان موجب التأثير في إحدى عشرة دولة وسالب في الدولتين الاخريتين.

٥. إن متغير سعر الفائدة كان له تداخلات خطية مع المتغيرات المفسرة الأخرى، مما جعل بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة وذلك دعا إلى معالجة البيانات على وفق طرائق التأخر الزمني (Lag) وأخذ اللوغاريتم (Log) والفروق الإحصائية (Differences).

٦. قلة فاعلية سعر الفائدة في البلدان النامية بسبب ضعف الجهاز المصرفي في تلك البلدان.

٧. كانت قيم معلمات عرض النقود أكبر من قيم معلمات المتغيرات الأخرى في ست دول، مما يعني شدة تأثيره في معدلات التضخم عن المتغيرات الأخرى في ذات الدول.

٨. يدلل ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) على أن متغيرات الأنموذج المفسرة (X'S) لها تأثير مهم في المتغير المعتمد (معدلات التضخم)، مما يعني إمكانية استخدام متغيرات السياسة النقدية من خلال أدواتها الكمية والنوعية المستقاة من الواقع الاقتصادي.

التوصيات

١. نتيجة للعلاقة الوطيدة بين عرض النقود ومعدلات التضخم فعلى السلطة النقدية إذا ما أرادت زيادة عرض النقود لظرفٍ ما حسب ما يقتضيه الوضع الاقتصادي أن تزيده بمعدلات معقولة ومقبولة تتماشى والسيطرة على التضخم (ومعدلات التضخم المقبولة).

٢. بما أن الأدوات الكمية (عمليات السوق المفتوحة – معدل الخصم) قليلة الفاعلية في البلدان النامية لعدم مرونة أسعار الصرف المختلفة مع متغيرات التجارة الخارجية النقدية ولاسيما الاحتياطيات الأجنبية ولعدم تطور الأسواق المالية والوعي المصرفي، لذا يتطلب اللجوء إلى استخدام الأدوات النوعية للتأثير في عرض النقود ومن ثم في معدلات التضخم.
٣. يجب عدم إغفال فعالية السياسات المالية المتشددة وفي مقدمتها تقليص الإنفاق العام في التأثير في معدلات التضخم إلى جانب السياسة النقدية.
٤. لا يمكن جعل معدلات التضخم صفراً، لذا فإن حل مشكلة التضخم لا تعني القضاء عليه بالكامل وإنما الوصول إلى معدلات منخفضة ومقبولة، فضلاً عن أن المعدلات المنخفضة لها آثار اقتصادية غير مرغوبة كزيادة البطالة.
٥. نظراً لأهمية الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية التي تستخدم في معالجة المشكلات الاقتصادية ولاسيما مشكلة التضخم في الدول النامية يتوجب على القائمين بإدارة السياسة النقدية عدم إغفال الأوضاع الاقتصادية الداخلية للدولة.
٦. توصي الدراسة ببحث مشكلة معالجة موجات التضخم التي تتعرض لها البلدان النامية بضم مجموعة أخرى من المتغيرات المفسرة إلى الأنموذج، كالاستثمار الأجنبي وفائض ميزان المدفوعات وعجزه وعجز الموازنة وفائضها، فضلاً عن إجراء الدراسات المقارنة مع البلدان المتقدمة.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. ايدجمان، مايكل، ١٩٨٨، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض – السعودية.
٢. بخيت، حسين علي، سحر فتح الله، ٢٠٠٢، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
٣. جامع، أحمد، ١٩٧٥، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر.
٤. الجومرد، اثيل عبد الجبار، د. أسامة بشير الدباغ، ٢٠٠٣، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط١، دار المناهج للطباعة والتوزيع، عمان – الأردن.
٥. الخليل، فادي، د. ثناء أبا زيد، نسرين زريق، ٢٠٠٦، الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣.
٦. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، ١٩٩٠، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
٧. السويدي، سيف سعيد، ٢٠٠٢، النقود والبنوك، ط ٣، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة.
٨. السيد علي، عبدالمنعم، د. نزار سعد الدين العيسى، ٢٠٠٤، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط١، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
٩. كراجة، عبدالحليم وآخرون، ٢٠٠١، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط ٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.
١٠. الهيتي، أحمد حسين علي، ٢٠٠٥، اقتصاديات النقود والمصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Bach, G.L, 1950, Federal Reserve Policy Making, Alfred A. Knopf, New York.
2. David, Andolfatto, 2005, Macroeconomic Theory and Policy, Simon Fraser University dandolfa @ sfu.ca.
3. Einzing, P., 1979, Text Book On Money Policy, London, Macmillaa Stmartis Pres.
4. Federal Reserve Bank Of San Francisco, 2004, U.S. Monetary Policy.
5. Kent, R.P., 1949, Money and Banking, Rinehart and Co., N.Y.
6. Marc Labonte, Gail E. Makinen, 2006, Monetary Policy, Current Policy Conditions, 27 January, Report For Congress
7. Olivier Blanchard, 1997, Macroeconomics, Prentice Hall, New Jersey.
8. Pen, J., 1967, Modern Economics, Translated From The Dutch By T.S. Preston, Penguin Book, Harmonds-Worth, Middlesex, England.
9. Romar, David, 2001, Advanced Macroeconomics, Second Edition, Boston Burr, New York.
10. Ross, M.H., 1964, Income: Analysis Policy, McGraw Hill Books Co . N.Y.